تقرير: كيف ينظر الإيرانيون إلى اتفاق مقايضة النفط العراقي بالغاز؟

بعد مفاوضات ماراثونية استمرت عدة أيام، توصلت لجان فنية من طهران وبغداد إلى اتفاق لمقايضة النفط الأسود العراقي بالغاز الإيراني، لضمان تشغيل محطات إنتاج الكهرباء العراقية من جهة ومواجهة مشكلة العقوبات الأميركية على إيران من جهة أخرى.

وبعد مرور أيام معدودة على خفض طهران إمدادات الغاز إلى بغداد بسبب تأخرها عن سداد الديون المتراكمة عليها، وقّع إحسان ياسين العوادي مدير مكتب رئيس مجلس الوزراء العراقي، و السفير الإيراني لدى بغداد محمد كاظم آل صادق ، على الاتفاق لتفادي مشكلات التمويل بسبب العقوبات الأميركية المفروضة على إيران.

و في غضون ذلك، أعلن رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني -يوم الثلاثاء- أن اتفاق المقايضة جاء: "لإنهاء مشكلة الموافقة الأميركية على المدفوعات لطهران"، موضحا -في خطاب متلفز- أن إجراءات الخزانة الأميركية عرقلت اتفاق 2018 الذي يتضمن آلية لتقديم مواد إنسانية وغذائية للجانب الإيراني مقابل ثمن الغاز.

سداد جميع المستحقات الإيرانية

وشدد السوداني على أن بغداد سددت جميع مستحقاتها الخاصة بالغاز الإيراني البالغة 11 مليار دولار، وأودعتها في حساب الشركات الإيرانية، في حين أوضح المتحدث باسم وزارة الكهرباء العراقية أحمد موسى أن اتفاق المقايضة يؤمّن حصول إيران على مستحقات الغاز عبر مقايضته بالنفط الأسود.

يأتي ذلك بعد نحو شهر من موافقة واشنطن على طلب بغداد الإفراج عن 3 مليارات دولار من المستحقات المالية لإيران عن صادراتها من الغاز والكهرباء إلى العراق، بيد أن اتفاق المقايضة يظهر نسف الاتفاق السابق بين البلدين من أجل استيراد طهران الغذاء والدواء عبر أموالها المفرج عنها.

و يرى مراقبون إيرانيون أن الاتفاق يساعد الجانب العراقي على تجاوز أزمة الكهرباء الراهنة، لكنه لا ينفع الاقتصاد الإيراني المحاصر بفعل العقوبات الأميركية.

انتقادات وتشاؤم

في السياق، يرى الخبير الاقتصادي بهمن آرمان صعوبة بالغة في تنفيذ الاتفاق بحذافيره، لأن عملية مدّ أنابيب بين البلدين غير مجدية، و نقل كميات كبيرة جداً من النفط العراقي عبر الشاحنات إلى إيران سيستغرق زمناً طويلاً.

و في حديثه للجزيرة نت ، يتذكر آرمان تهديد شحنات النفط الإيراني بالتوقيف في أعالي البحار بسبب العقوبات الأميركية المفروضة على صادرات النفط الإيراني، مؤكدا أن إنتاج طهران من النفط يفوق صادراتها التي تتدفق إلى مشترين بأسعار أقل من الأسواق العالمية. كما تعاني طهران من تراكم كميات نفط ضخمة لديها، ومن غير المعقول استيراد النفط العراقي لتكديسه داخل البلاد.

وكان حرس السواحل الإندونيسي أعلن -مساء الثلاثاء- احتجازه ناقلة ترفع علم إيران؛ للاشتباه في نقلها نفطا بطريقة غير قانونية، موضحا أنه احتجز السفينة "آرمان 114" التي كانت تحمل 272 ألفا و569 طنا من النفط الخام الخفيف، بعد أن شوهدت وهي تنقل النفط بدون تصريح إلى السفينة "ستينوس" التي ترفع علم الكاميرون في بحر ناتونا شمالي البلاد.

ضرورة رفع العقوبات الأميركية

ورأى آرمان أن الاتفاق يرمي إلى طمأنة الرأي العام الإيراني بشأن حصول طهران على مستحقاتها عن صادرات الغاز، بانتظار الوصول إلى حل عملي تتمكن عبره إيران من إعادة أموالها أو سداد المستحقات المرتبة عليها جراء استيراد الدواء والسلع الأساسية.

ويرى الخبير الاقتصادي الإيراني في عدم مصادقة بلاده على قوانين مجموعة العمل المالي "فاتف" المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب معضلة أساسية تضيّق على اقتصادها، مؤكدا أن مساعي طهران لتعزيز علاقاتها مع دول الجوار لن تجدي نفعا إلا برفع العقوبات الأميركية وخروج طهران من القائمة السوداء.

خطوة محسوبة

من جانبه، يرجع الخبير الاقتصاد الإيراني سعيد ليلاز سبب قبول طهران بمقايضة غازها بالنفط العراقي إلى حرصها على مساعدة الحكومة العراقية على توفير خدمة الكهرباء لشعبها، واصفا الاتفاق بأنه يمثل الحل الأمثل في ظل عدم موافقة واشنطن على تحويل المبالغ لإيران.

ورأى أنه بإمكان طهران أن توظف النفط المستورد من العراق من أجل تصديره إلى دولة أخرى، أو تكريره في المصافي الإيرانية القريبة من الحدود العراقية، أو استيراده على شكل مشتقات نفطية مثل البنزين والديزل.

و خلص إلى أن مقايضة النفط العراقي بالغاز الإيراني خطوة إيجابية لتجاوز المشكلات الطارئة على العلاقات السياسية والاقتصادية بين طهران وبغداد، مؤكدا أن الاقتصاد الإيراني أضحى أكبر من أن يتأثر سلبا أو إيجابا بمبلغ 11 مليار دولار.